

الحاجة الملحة للإصلاح المجتمعي

في هذا الكتاب مجموعة من المقالات استدعتها موجة غامرة ألفت بأفكارها على شواطئ الإصلاح في حياتنا الساكنة، والتي لم تضطرب فيها تيارات الحركة، ولم ترس على موانئها بواخر تحمل دعاة التغيير منذ منتصف القرن الفائت.

والواقع أننا استسلمنا زمناً طويلاً إلى ثقافة القهر والفقر، وإلى ذخيرة ضخمة من الكلام والخطب الرنانة والمؤتمرات قليلة البركات، دون أن تنطلق منها أى مدافع تصيب أهداف الإصلاح والتغيير. يعبر عن ذلك أحد مثقفينا بأننا نعيش واقعاً تبدو فيه الكلمات وصفاً للأشياء. بيد أن الحاصل أن الأشياء مغايرة لما تبدو فيه تمثيلات الكلمات.

ويتوالى السعى نحو أى تجديد بطيئاً فاقد الحيوية متجسداً في مجاهل البيروقراطية، وفي " تسحلف " المسيرة التي أصابها التقطع وشيوع التناقضات والأزمات. ولم نأبه كثيراً حتى بقليل من القلق والشعور بمخاطر ما نحن فيه من أحوال، وجاز علينا ما قاله أبو العلاء المعري :

ضحكنا وكان الضحك منا سفاهة

وَحُقَّ لسكان البرية أن ييکوا

تُحطَّمنا الأيام حتى كأننا زجاجٌ

ولكن لا يعادله سبک

وكأننا بلغنا الحالة التى شخصها نبينا المسيح عيسى عليه السلام (دع الموتى يدفنون الموتى)، وهى الحالة التى توصف أحيانا بأن كثيراً من الأحياء هم فى الواقع موتى ، بيد أن بعض الموتى هم من الأحياء، من خلال سيرتهم العطرة التى تركتها منجزاتهم ونضالاتهم.

ولسنا هنا فى مجال توضيح للأسباب والعوامل، التى أدت إلى هذا السكون والركود فى حياتنا. ويكفى أن نشير إلى هيمنة النظم السياسية المتسلطة واستمرارها فى الحكم عقوداً من الزمن لا سنوات محدودة، حين أنصف أحد النقاد؛ إذ أشار إلى أن ما ساد عالمنا العربى هو (حكومات سرمدية). هذا فضلاً عن ثقافة سائدة تغطى عليها التقاليد الماضوية، وتبث وتعلم أجهزة الثقافة والتعلم والإعلام فى رسائلها مجموعة من التناقضات القيمية من تقاليد ومفاهيم اجتماعية ودينية، ووعى متخلف لا يحترم العقلانية، ولا يرسخ العلم أداة للتنمية" هذا إلى جانب مفاهيم ومشروعات اقتصادية تؤثر النمو المادى وما يترتب عليه من أرباح للمستثمرين. وتؤسس ذلك شرعية هزيلة فى معظم الأحيان - دعوى لسوق حر طليق، لا يعبأ إلا لفظياً بقضايا العدالة وتكافؤ الفرص ومحدودى الدخل ومحرومى الكرامة.

وقد أدى هذا إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وأطلق العنان لطموحات الاستهلاك المظهرى لدى الدولة والأفراد القادرين وبخاصة من رجال الأعمال والمال. ولم يكن لدعوى التغيير أو الإصلاح من تأثير يذكر على نوعية الحياة لما صادفته من مقاومة أصحاب المصالح من القوى الداخلية والخارجية، فأحبطتها، بل وأدت بها فى كثير من الأحيان إلى شيوع حالات من اليأس وجلد الذات والاغتراب .

ومع مطالع الثمانينيات يبدأ عالمنا العربى بإدراك متنام لتيارات العولمة - بوعدھا ووعيدھا - ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والاتصالية

والمعلوماتية. ومعها تبرز الآثار والضغط الخارجية والمصالح الرأسمالية العالمية على الدول النامية، متجسدة في هيمنة القطب الأوحـد - الولايات المتحدة الأمريكية - في النظام العالمى الجديد. وتخضع تلك الدول لنصائح سـدنة ذلك النظام العولمى وبخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، والتوجهات الاستثمارية والتجارية والمالية للشركات المتعدية الجنسية. ومن ثم تضطر إلى إحداث تكيف فى هياكل وسياسات مؤسساتها الإنتاجية والخدمية نحو الخصخصة وحرية التجارة، وتقلص سياسة الدولة ومسئولياتها. وتفتح الأبواب على مصاريحها للقطاع الخاص الوطنى الأجنبى، على أنه أكثر كفاءة وإنتاجية.

وفى سياق هذه التحولات الكبرى فى إدارة الحكم فى المجتمعات النامية، تزداد وتنوع مشكلاتها وأزماتها. وفى آخر التصريحات الرسمية (أكتوبر ٢٠٠٥) (إن دور الدولة قد اختلف عن دورها فى التقديم المباشر للخدمات، إلى كونه مراجعاً وضامناً للتوزيع العادل للخدمات، والميسر للمشاركة، والحامى لحقوق المواطن من الاستغلال) كلام يحتاج إلى تفكيك لكى نفهمه!!

وعندما دهمتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهجوم الطائرات التى دمرت مبنى التجارة الدولية وجزءاً من مبنى البتاجون، والتى جرت بمشاركة فئة أعمالها التطرف والعنف من أبناء الدول العربية والإسلامية فى هذا الهجوم، كان منهم من ينتسب إلى جماعة طالبان ذات المنهج الإسلامى المغلق والمتعصب. وهكذا دخلت الدول العربية والإسلامية فى دائرة الاتهام بارتكاب جرائم الإرهاب الدولى، واعتبرتها الولايات المتحدة قاعدة للإرهاب، زاعمة بأن ثقافتها ونظمها التعليمية وتعاليم دينها الإسلامى مولدة ومصدراً لانتشار معاداة المصالح الأمريكية. ومن ثم فإن عليها أن تتدخل فى تغيير خريطة الشرق الأوسط وثقافته كجزء رئيسى من مهام مكافحة الإرهاب الدولى.

وجرى ما هو معروف من الهجوم على أفغانستان ثم احتلال العراق، والتهديد مستمر على سوريا وإيران ولبنان، بل وعلى مصر سواء بالطرق الخشنة أو الناعمة. واصطنعت مبادرة تغيير خريطة الشرق الأوسط وانهقدت مؤتمرات ملتقى المستقبل، بذريعة نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإصلاح مناهج التعليم باعتبارها من بين ضمانات القضاء على الإرهاب فى تلك الأقطار، ورصدت لذلك ملايين بل بلايين الدولارات لتحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا السياق نشطت حركات الإصلاح الداخلية التي أحبطتها النظم الاستبدادية؛ حتى تجد نفسها محاصرة بالضغوط الخارجية. وبدأت المؤتمرات والندوات والأحزاب تدعو إلى التعجيل بمطالب الحركات القومية في الإصلاح الديمقراطي السياسى والاقتصادى والاجتماعى الشامل، ومن بينها المطالبة بصياغة دستور جديد.

ومقالات هذا الكتاب متأثرة بأجواء هذه الحقبة من أحداث الوطن العربى بهموه وشجونه الداخلية واستجاباته للضغوط الخارجية. ومن قضايا الكتاب الدعوة إلى تأسيس الإصلاح من منظور ثقافى وطنى قومى مع الاهتمام بالمنجزات العلمية والعلمية، ومحدرة فى الوقت ذاته من الانسياق وراء كثير من مفاهيم العولمة وتوجهاتها. ولعل أهم ما ركزت عليه القراءة مراجعة للقيم الثقافية التقليدية المعوقة لحركة التقدم بصورة عامة، ولبناء مؤسسات ديمقراطية تؤكد وترسخ قيم الحرية والعدالة، وحقوق المشاركة الفاعلة للمواطن فى صناعة حاضرة ومستقبله. وهذا يتضمن ضمن ما يتضمنه مواجهة الهجوم على ثوابت هذا الوطن من قيم الدين الصحيح، ومن دروس ماضيه فى الجهود الوطنية للتقدم بمدى جزرها، ومن ديمقراطية التعليم، وتكوين المواطن المتمنى لوطن، والقادر على المشاركة فى منجزات العلم لتحقيق التنمية المستدامة.

وباختصار تتمحور دراسات هذا الكتاب نحو معالجة إشكاليات بناء ثقافة وطنية قومية، دينية علمية إنسانية، متفاعلة بوعى وبثقة فى الذات مع الثقافات العالمية، دون عقد أو تعصب. وفى هذا السياق أيضاً تظل هذه الثقافة القومية وروافدها التعليمية والعلمية والإعلامية والدينية مصدراً رئيسياً من مصادر الأمن القومى، والتماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية والتفتح العقلى والثقافى. وهذه أهم المقومات المكونة للعروة الوثقى فى بناء الصرح المجتمعى. وهذا من أهم ما تسعى إلى خلخلته القوى العولمية ذريعة فى تدخلها زاعمة بدعوى حماية ما تسميه بحقوق الإقلييات فى مصر وفى غيرها من أقطار الوطن العربى. ولهذا فإنها تمثل الأولوية الأولى بكل ما يتطلبه الوفاء بضرورات التماسك فى البناء المجتمعى. وقد كان ذلك شعار حركتنا الوطنية خلال مختلف مراحل مواجهتها للاستعمار القديم، وتظل كذلك، وبالأولوية نفسها، فى خضم معارك الهيمنة الإمبراطورية لدول العولمة فى الوقت الحاضر.

وفى هذا الصدد نتذكر مقولة القمص سرجيوس، أحد أقطاب ثورة ١٩١٩ الوطنية، فى خطابه على منبر الأزهر الشريف (إذا كان الإنجليز يبقون فى مصر لحماية الأقباط ، فليمت الأقباط ولتحيا مصر) .

وهذا هو مفهوم المواطنة الحقيقى الذى يضمن الولاء والانتماء والدفاع عن الوطن وثقافته القومية دون تمييز ودون انخداع بديمقراطية المصالح الداخلية أو الأجنبية، حيث لا ينبغى أن تعلو قيم فوق القيم التى ما تزال تتضمنها منذ القرن التاسع عشر عبارة رفاة الطهطاوى (نريد أمة عربية تكون مكاناً لسعادتنا أجمعين نبنيه بالحرية والفكر والمصنع). ونهتدى كذلك فى هذا السعى بمقولة حكيمنا وفقهنا الأندلسى ابن رشد (ينبغى لنا ألا نستحى من استحسان الحق، واقتناء الحق، من أين أتى ، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا، والأمم المتباينة لنا، فإنه لا شىء أولى بطلب الحق من الحق).